لاتخاذ الترتيبات اللازمة لانهاء الاحتلال، وذلك في اطار اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين واعراف الحرب، وكذلك اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنين وقت الحرب.

من جهة أخرى، ومن خلال الحوارات الفلسطينية والعربية والدولية، بدأت الخطوط تتجمع لترسم ملامح برنامج سياسي فلسطيني، سيطرح في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني المقبل. وليس المقصود بذلك تعيين الشكل النهائي للدولة، رغماً عن بروز قرار التقسيم الرقم ١٨١ الصادر عن مجلس الامن، العام ١٨٤٧، كأساس تفاوضي لاقامة الدولة الفلسطينية، والانطلاق في التحركات المقبلة من خلال شرعية دولية مكتسبة منذ أربعة عقود من الزمان، من دون ان تتاح لها فرصة التحقق في الواقع، «الامر الذي سيغني الوضع الفلسطيني عن الخوض في معارك لا طائل منها، كالحوار الدائر حول الاعتراف، أو عدم الاعتراف، بـ [القرارين] ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمفاوضات» (مازن مصطفى، **الحوادث**، ١٩٨٨/٨/٢٦). وليس من شك في ان التصريحات التي أطلقها مسؤولون فلسطينيون قد تضمّنت اشارات جديدة؛ تشكل كلها مجتمعة أساساً لهجوم سلام فلسطيني، قوامه ضرورة اضطلاع المنظمة بمسؤولياتها ازاء الضفة والقطاع؛ تلك الضرورة باتت تتطلب تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة تمثل الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وخارجهما. على أن تشكيل مثل هذه الحكومة يقتضي وجود اقليم لهذه الحكومة معترف به دولياً. وعليه، فان القرار الدولي الوحيد الذي يمكن أن تستند اليه الحكومة الفلسطينية المؤقتة هو قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة العام ١٩٤٧، والذي يحمل الرقم ١٨١. صحيح ان هذا القرار لم يتحدث عن انشاء «دولة فلسطينية»، لكنه اكد ضرورة اقامة دولتين في فلسطين، واحدة يهودية وأخرى عربية، وعيّن حدود هاتين الدولتين» (جلال الاحمد، **الافق**، ١٩٨٨/٨/٢٥).

وبخطوة نوعية لا تخلو من عميق الدلالات، اصدر عرفات قراراً يشكل سابقة أولى وله قوة القانون حكماً. ويقضي القرار، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٢، بأن القوانين والانظمة والقرارات المعمول بها في الاراضي الفلسطينية المحتلة حتى ١٩٨٨/٧/٣١، تظل نافذة المفعول الى ان تُعدّل، او تلغى، من قبل السلطات الفلسطينية التشريعية المختصة (نص القرار في «وثائق» هذا العدد، ص ١٣٧).

واعتبرت أوساط اعلامية فلسطينية هذا القرار تاريخياً في ذاته وفي معانيه ودلالاته. و«من معانيه: ان الانتفاضة التي شفت نفوسنا وأبرأت سقمها بانموذجها الفريد لـ ' حرب الشعب ' مؤهلة لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية أياً كان حجمها الجغرافي في حينه. وبذلك فان الدولة الفلسطينية تحمل الى هذا المشرق الترياق الضروري لانعاش النفس العربية» (حسن البطل، **فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٨/٢٨).

وأياً تكن الاجتهادات السياسية، فلا أحد يقلل من أهمية التحدي، ولا من القدرة الفلسطينية على الاستجابة.

س. ش.